

مجلس «الصرافة» أوصى بالانسحاب من البورصة

أوصى مجلس إدارة شركة الكويتية البحرينية للصرافة الدولية (الصرافة) المدرجة ببورصة الكويت بالانسحاب الاختياري من السوق. وأوضحت الشركة في بيان على موقع البورصة، أن الشركة المملوكة بصفة مباشرة وغير مباشرة من قبل أسرة واحدة والتي تمتلك ما نسبته 80,8% من أسهم الشركة، أبدت عدم رغبتها في الاستمرار في السوق الكويتي، على أن يتم أخذ موافقة الجهات الرسمية، وكذلك الجمعية العامة للشركة على هذه التوصية.

ربحية السهم إلى 6,38 فلوس وزيادة الأصول بـ 4,5٪

المرزوق: 29,9 مليون دينار صافي أرباح «بيتك» للربع الأول بنمو 14,6٪ وزيادة الودائع بنسبة 4,3٪ لتصل إلى 14,32 مليار دينار



مقر «بيتك» الرئيسي

شركائه على النطاق الإقليمي، حيث نجح «بيتك» في توفير تمويل إجمالية بقيمة 500 مليون دولار، إلى هيئة كهرباء ومياه الشارقة، بلغت حصة «بيتك» 120 مليون دولار. كما نجح «بيتك» في توفير تمويل بقيمة 500 مليون دولار لمصرف الشارقة الإسلامي من خلال قيادة عملية ترتيب اصدار صكوك بمشاركة بنوك إقليمية وعالمية.

وقال: أصبح «بيتك» ينفرد على مستوى السوق المحلي بتقديم باقة من أفضل الودائع الاستثمارية، من حيث نسبة الاستثمار والعائد التنافسي الذي يعد الأعلى في السوق، والفترات الاستثمارية المرنة، والتنوع والمميزات والخصائص التي تلبي تطلعات العملاء واحتياجاتهم الاستثمارية، عبر تصميم واستكمال منظومة متكاملة ومتنوعة من الودائع المبتكرة، وبأفضل المزايا وسهولة الطرق لإنشائها، من خلال القنوات الإلكترونية وأجهزة الصرف الآلي، وخدمة «السو بيتك» الهاتفية، ما يتيح استقطاب شرائح جديدة من العملاء ويزيد من حصة «بيتك» من الودائع.

وشدد المرزوق على مواصلة «بيتك» لجهوده بما يعزز دوره في السوق المحلي والإقليمي وتنمية حصته السوقية، والاستمرار في طرح منتجات وخدمات منافسة، مع التركيز على تعزيز دور التقنية، والاستفادة من موارده البشرية والكفاءات العاملة، لتقديم أفضل خدمة للعملاء مع التمسك بالثوابت الشرعية التي يعمل وفقها «بيتك» وتميز مسيرة عمله.

مؤخرا برعاية واهتمام الحكومة التركية، وتم التطرق من خلاله إلى جهود «بيتك» تركيا، التوسعية في السوق التركي، والدول المجاورة والمنتجات المتكثرة التي يطرحها لعملائه من الافراد والشركات، والدور المحوري الذي ينهض به لتعزيز وتوسيع العلاقات الاقتصادية بين تركيا والكويت ودول مجلس التعاون، من خلال مساهمات ومبادرات عديدة بالتعاون مع القطاع الخاص في البلدين، وقد اتسمت مشاركة «بيتك» بالفاعلية واليجابية، وعبرت عن عمق جذور البنك في السوق التركي، والتقدير لمسيرة عمله هناك والتي تزيد على 26 عاما.

وأشار إلى ما تحقق خلال الربع الأول من نجاحات على مستويات مختلفة، منها اعلان «بيتك» العلامة التجارية الأقوى على مستوى البنوك الإسلامية في الكويت حسب التقييم الذي أجرته مؤسسة «براند فاينانس» ونشرته مجلة «ذي بانكر»، التابعة لصحيفة «فايننشال تايمز» الدولية ضمن قائمة أعلى 500 علامة تجارية في العالم لعام 2015، إذ ارتفعت قيمة العلامة التجارية لـ «بيتك» إلى 953 مليون دولار من 805 ملايين دولار العام الماضي بزيادة 148 مليون دولار، ما نسبته 18,5٪، وتقدم «بيتك» في تصنيف العلامة التجارية عالميا 10 درجات من 173 إلى 163 في اعتراف عالمي بالأداء المتميز والمركز المالي القوي لـ «بيتك». وأضاف المرزوق: واصل «بيتك» تقوية علاقاته مع



محمد عبدالحسن المرزوق

وأكد المرزوق أن حصول «بيتك» من الحكومة الألمانية على رخصة إنشاء بنك إسلامي متكامل الخدمات، بعد نحو 5 سنوات من العمل عبر فرع محدود في مدينة مانهايم، خطوة مهمة للتوسع في السوق الأوربي، والاستفادة من الإقبال المتزايد على الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية في أوروبا وحول العالم، معلنا أن البنك من المتوقع أن يبدأ عمله منتصف العام الحالي، وسيتم من فرانكفورت مقرا، وسيعمل بداية برأس مال 45 مليون يورو، وسيوفر مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات، ويستهدف في استراتيجيته تعزيز التعاون والتبادل التجاري والاقتصادي بين أوروبا والشرق الأوسط ودول الخليج العربية. وأشار المرزوق بمشاركة «بيتك» في «الملتقى العربي التركي العاشر» الذي عقد

نفسها من العام السابق. بالإضافة إلى ذلك بلغ معدل كفاية رأس المال 16,24٪ متخطيا الحد الأدنى المطلوب بقيمة 12٪، وهي النسبة التي تؤكد على متانة المركز المالي لـ «بيتك».

وقال المرزوق أن الأرباح تتسجم مع الخطط الموضوعية وتطورات الاسواق وتعكس الأداء المتوازن، وتؤكد مواصلة «بيتك» انتاج سياسة تحفظية تستهدف تعزيز المركز المالي بالإضافة إلى المحافظة على معدل من النمو المستقر، عبر تحقيق التكامل في الأداء بين كل الأنشطة والأعمال، مشددا على أن «بيتك» يعمل وفق رؤية شاملة لضمان استمرار مركزه الريادي في صناعة الصيرفة الإسلامية على مستوى العالم.

92 مليون دينار صافي إيرادات التمويل بنمو 10,6٪

محفظة التمويل ارتفعت 8٪ لتسجل 8,2 مليارات دينار



إيرادات البنك ارتفعت 3,6٪ لتسجل 232,6 مليون دينار

قال رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي (بيتك) حمد عبدالمحسن المرزوق للربع الأول من العام الحالي 2015 قدرها 29,9 مليون دينار مقارنة بمبلغ 26,1 مليون دينار خلال الفترة نفسها من العام السابق بنسبة نمو مقدارها 14,6٪. وكذلك ارتفع صافي إيرادات التمويل للربع الأول من العام الحالي ليصل إلى مبلغ 92 مليون دينار مقارنة بمبلغ 83,2 مليون دينار عن نفس الفترة من العام السابق بزيادة قدرها 10,6٪.

وبلغت ربحية السهم للربع الأول من العام الحالي 6,38 فلوس مقارنة بـ 5,56 فلوس عن الفترة نفسها من العام الماضي بنسبة زيادة 14,7٪. وبلغ إجمالي الإيرادات 232,6 مليون دينار مقارنة بمبلغ 224,5 مليون دينار بنسبة زيادة 3,6٪ عن الفترة نفسها من العام السابق.

وارتفعت محفظة التمويل لتصل إلى 8,2 مليارات دينار بزيادة 609 ملايين دينار وبنسبة زيادة 8٪ عن الفترة نفسها من العام السابق مما ساهم في ارتفاع إجمالي الأصول إلى 17,17 مليار دينار، بزيادة قدرها 739 مليون دينار وبنسبة زيادة 4,5٪ عن الفترة نفسها من العام السابق، وارتفع حجم الودائع إلى 14,32 مليار دينار، بزيادة قدرها 593 مليون دينار، وبنسبة زيادة 4,3٪ عن الفترة نفسها من العام السابق.

كما ارتفعت حقوق المساهمين إلى 1,70 مليار دينار بزيادة قدرها 64 مليون دينار وبنسبة زيادة 4,3٪ عن الفترة

7 جوائز عالمية

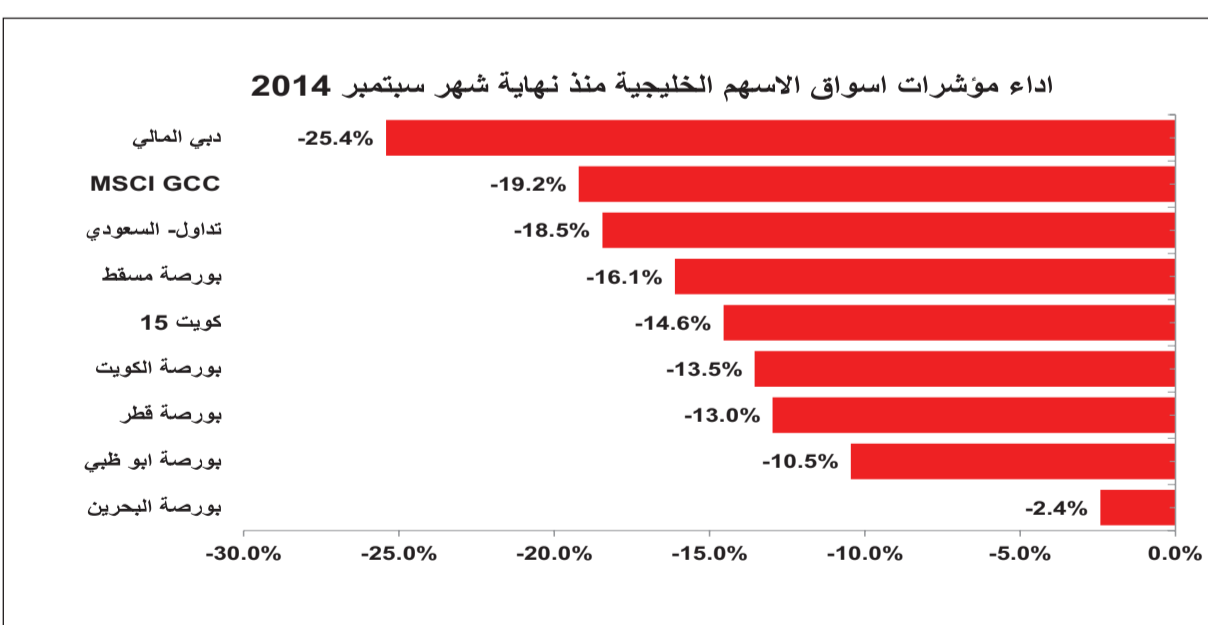
أشار المرزوق إلى أن «بيتك» فاز بـ 7 جوائز من جهات عالمية مرموقة منها جائزة أفضل بنك إسلامي في العالم والشرق الأوسط والكويت وجائزة «بنك العام» وغيرها من الجوائز، في وقت حافظ فيه على تصنيفاته الإيجابية من وكالات التقييم العالمية المرموقة، ما يؤكد الثقة التي يحظى بها «بيتك» في مختلف الاسواق، والسمعة المتميزة التي يستحوذها محليا عالميا.

السوق الكويتي يخسر مليار دينار من قيمته منذ بداية 2015

أسوأ 6 أشهر على أسواق المال الخليجية



سوق الكويت المالي أكبر الخاسرين بين الاسواق الخليجية.. متى يستعيد عافيته؟



المحلل المالي

ارتعاب الأسواق الخليجية منذ شهر سبتمبر 2014 من النزيف الحاد الذي بدأ مع هبوط أسواق النفط العالمية في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام الماضي، ولحقه إعلان الحرب في اليمن في الربع الأول من هذه السنة. وفيما يلي أبرز مؤشرات الأسواق التي كان للسوق الكويتي نصيب كبير منها، حيث تأثر بما يجري محليا من الجدل حول تعديلات قانون هيئة أسواق المال، والذي يفترض أنه انتهى الأسبوع الماضي مع إقرار التعديلات في البرلمان بالتوافق مع الحكومة:

● خسر مؤشر بورصة الكويت منذ سبتمبر الماضي 13,5٪.

● حيث حل بعد سوق دبي الذي خسر 25,4٪، والسوق السعودي الذي خسر 18,5٪، وسوق مسقط الخاسر 16,1٪.

● تراجع أداء مؤشرات البورصة الكويتية منذ بداية السنة الحالية بشكل جماعي، حيث تراجع المؤشر السعري

بـ 4٪، ومؤشر كويت 15 بـ 3٪، والمؤشر الوزني بـ 2,6٪، وبذلك يكون سوق الكويت المالي أكبر الخاسرين بين الأسواق الخليجية، حيث تلاه في الخسارة سوق قطر بـ 2,8٪، وسوق مسقط بـ 1٪، وسوق دبي بـ 0,3٪، وفي المقابل رجحت

أسواق السعودية والبحرين وأبوظبي، وجاء في الصدارة السوق السعودي بـ 6,2٪. ● القيمة السوقية للأسواق الخليجية كان لها نصيب من الخسائر منذ بداية العام، ففي الكويت خسر سوق المال 3,7 مليار دينار أو نحو مليار دينار، ودبي بـ 2,5 مليار دولار.

